مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد07 / العـــدد: 03(2023)، ص 102 -117

فعالية المنهج التداولي في العملية التعليميّة

The effectiveness of the deliberative approach in the educational process

سليمة محفوظي*
جامعة محمد الشريف مساعدية (الجزائر)
s.mahfoudi@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/17 تاريخ القبول: 2023/06/12

الملخص: يعرف المنهج بأنّه القالب الذي توضع فيه البيانات والمعلومات والتي يتم تنظيمها والتعامل معها وفقاً لقواعد وإجراءات معينة كما أنّه الوسيلة التي تؤدي إلى الكشف عن حقيقة معيّنة. ويكون ذلك عن طريق مجموعة من القواعد والوسائل التي يتبعها الباحث للوصول إلى هذه الحقيقة.،و يمثل المنهج في أيّ علم من العلوم ظاهرة حضاريّة تتعدّد ملامحها وخصائصها وفق طبيعة المنهج وما ينطوي عليه من مميزات علمية، فتقدم البحث العلمي رهين بالمنهج وجودا وعدما، وعلى أساس طبيعة المنهج العلمي تقاس طبيعة المرحلة الفكرية لأيّة أمّة من الأمم. ويكتسب المنهج أهميته من أهمية العملية التعليمية التعلمية لأنه الوسيلة التي يكتسب من خلالها الطالب الخبرات التربوية بالإضافة إلى تنمية قدراته العلمية كما يساعد على الكشف عن مواهب المتعلّم وميولاته .

تعددت المناهج التي تبنتها العملية التعليمية بتعدد الخلفيات الفكرية والفلسفية السائدة على الساحة البحثية العلمية ومن بين المناهج التي عرفت رواجا وحضورا في الآونة الأخيرة المنهج التداولي ذلك أنه يدرس اللغة أثناء الاستعمال ممّا فتح المجال لتطبيقه على تعليمية اللغات.

كلمات مفتاحية: التعليمية،المنهج التداولي،اللغة العربية،الوظيفية،المتعلّم.

Abstract: (Do

Abstract: The curriculum is defined as the template in which data and information are placed which are organized and processed according to certain rules and procedures, it is also the means that leads to revealing a specific truth. And this is done through a set of rules and means that the seeker follows to reach this truth.

The curriculum derives its importance from the importance of the education-learning process, since it is the means by which the student acquires educational experiences in addition to developing their scientific abilities. There are many study programs adopted by the educational process due to the multiplicity of intellectual and philosophical backgrounds that prevail in the field of scientific research. Among the study programs that have been popular and present in recent times, there are There is the pragmatic approach, because it studies the language during its use, which paves the way for its application to language teaching.

Keywords: pedagogical approach, deliberative, Arabic language, functionalism, learner.

*سليمة محفوظي

- **مقدمة:**

ظهرت اتجاهات لسانية حديثة اهتمت بالعناصر التي استبعدتها البنيوية،كالدراسات الوظيفية التي تهتم بدراسة اللغة وهي تؤدي وظيفتها التواصلية،وترى أن اللغة ظاهرة بشرية متكاملة لا ينبغي إهمال وإغفال أبعادها الثقافية،والاجتماعية والنفسية.وكان من نتائج تطور هذه الدراسات ظهور اللسانيات التداولية للتواصل كعلم جديد لا تكتفي بوصف وتفسير البنية اللغوية،وتتوقف عند شكلها،ولكنها تدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال،فأخذت على عاتقها تحليل عمليات الكلام ووصف وظائف الأقوال اللغوية وخصائصها.

يركز المنهج التداولي في جانبيه النظري والتطبيقي على التموضع في مجال مفهومي يفرق بين وضع اللغة وبين استعمالها، ذلك أن دلالة الوضع كما يعرفها اللغويون هي دلالة الألفاظ والجمل على المعاني في حالتها الصورية المطلقة بغض النظر عن السياق التخاطبي بينما دلالة الاستعمال هي دلالة اللفظ والجملة على المعنى ضمن سياق معين.

إنّ استعمال اللغة هو جوهر الدرس التداولي على الرغم من استناده على الوضع وقيامه عليه على اعتبار أن الأخير هو نقطة التقاء واشتراك بين المتكلمين، ولكن استناد الاستعمال إلى الوضع اللغوي أمر نسبي لأن الاستعمال يجوز الوضع على أساس اختلاف السياقات الذي يستلزم اختلاف المعاني، ومنه جاء معنى المجاز اللغوي. لهذا يمكن الحديث عن دور المنهج التداولي في النصوص الإبداعية التي تعتمد على جماليات المجاز اللغوي في انفتاح المعنى وبناء جسوره بين القارئ والكاتب.ومن أبرز ما تركز عليه التداولية في العملية التخاطبية هو قيمة الخطاب المرسَل، أو مدى نجاح المخاطب في إرسال خطابه وتبيان معناه،ما قد ما يعود على العملية التعليمية بثمار يجنها المتعلم.

تسعى هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية العامّة وهي:ما علاقة المنهج التداولي بتعليم اللغة العربية؟

1.تعريف التداولية:

إن تقديم تعريف جامع مانع للتداولية أمر تشوبه الصعوبة، ذلك أنها مبحث لساني ونظرية لم يكتمل بناؤها بعد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدها تتقاذفها مصادر معرفية عديدة([1]).

كما أنها تتداخل مع كثير من العلوم الأخرى، مما جعل كل باحث ينطلق في تعريفها من مجال تخصصه، ولذلك سنكتفي بإيراد أهم ما جاء في تعريفها.

[1] خليفة بوجادي- في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم-ط1-بيت الحكمة للنشر والتوزيع- 2009- الجزائر- ص. 63.

1.1. المفهوم اللغوي: التداول في اللغة العربية مصدره الجذر اللغوي (دول) فقد وردت في لسان العرب لابن منظور (711 هـ) :"تداولنا الأمر: أخذناه بالدول وقالوا: دواليك أي مداولة على الأمر ... ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس وتداولته الأيدي: أخذته هذه المرة، وهذه المرة"([2]).

التداولية أو التداوليات دوال متواترة في اللغة العربية في مقابل كلمة pragmaticus اليونانية، المشتقة من pragma وتعني الحركة أو الفعل، وهو مصطلح مركب من وحدتين إحداهما معجمية "تداول" والأخرى صرفية "ية" دالة على مصدر صناعي. "والدال والواو واللام في اللغة العربية أصلان أحدهما يدل على تحول الشيء من مكان إلى مكان، والآخر يدل على ضعف واسترخاء أما الأول: فقال أهل اللغة: إندال القوم، إذا تحولوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداول القوم الشيء بينهم: إذ صار من بعضهم إلى بعض والداولة والدولة لفتان، ويقال بل الدولة في المال، والدولة في الحرب، وإنما سميا بذلك من قياس الباب لأنه أمر يتداولونه، فيتحول من هذا الباب إلى ذلك ومن ذاك إلى هذا"([3]).

وقد وردت أيضا في معجم أساس البلاغة للزمخشري (ت 573) :"والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم، والدهر دول وعقب ونوب، وتداول الشيء بينهم، والماشي يداول بين قدميه: يراوح بينهما"([4]).

من هذا المنطلق نستشف أن المعاجم اللغوية القديمة تتواطأ بصفة عامة على ربط الدلالة اللغوية للمدخل المعجمي (د.و.ل) بمعنى التحول والتبدل والتغير من حال إلى حال. أمال البعض فيعمد إلى التمييز بين دلالتين بناء على الحركة الملازمة للدال. فالفتحة تدل على الحرب، أما الضمة فتدل على السنن التي تغير وتبدل، في حين يتساوى الضم والفتح عند البعض الآخر.

وقد وردت كلمة تداول في القرآن الكريم بالمعنى نفسه الذي ورد في المعاجم العربية، وذلك في قوله تعالى :﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾(سورة آل عمران/140).

فمعنى التحول والانتقال هو الذي أدى بالمترجمين لمصطلح (pragmatique) بما يقابله في اللغة العربية بت (التداولية) إلى القول بأن هذا الفرع من فروع اللغة يهتم بتداول اللغة بين مستعمليها.

2.1. المفهوم الاصطلاحي:

يرجع أول استعمال لمصطلح "تداولية" إلى الفيلسوف الأمريكي "شارل موريس" (Charles Morris) في النصف الأول من القرن العشرين، حين أشار إلى أن "دراسة السميوزيس أو سيرورة التدليل sémiosis لها ثلاثة مستويات هي: التركيب والدلالة والتداولية، وأوضح أن هذه الأخيرة تبحث في العلاقة بين العلامات ومؤوليها"([5]).

حيث كانت التداولية أحد المكونات الثلاثة التي تعالج اللغة وهي:

- علم التركيب la segmataxe الذي يدرس علاقة العلامات ببعضها البعض في شكل تركيبي صحيح.

---

[2] ابن منظور محمد بن مكرم- لسان العرب- ط 3- بيروت، دار صادر -1994- مادة (دول) مج 11- ص. 252.

[3] ابن فارس أحمد بن زكريا- ت (395 هـ)- مقاييس اللغة- ط 1- بيروت لبنان- دار إحياء التراث العربي- 2001- مادة (د.و.ل)- ص. 351.

[4] الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود ابن عمر بن أحمد- أساس البلاغة-ط1- تحقيق محمد باسل، عيون السود- بيروت لبنان-دار الكتب العلمية- 1998- ص. 303.

[5] جواد ختام-التداولية أصولها واتجاهاتها- ط1- دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع -2016- ص. 15.

– علم الدلالة la sémantique الذي يدرس علاقة العلامات بما تدل عليه ليصل إلى أن التداولية :"جزء من السيميائيات التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات وأخذ المحيط الخارجي بعين الاعتبار (دراسة ظرفي الزمان والمكان، المقام)"([6]).

وهذا التعريف يتجاوز المجال اللساني ليشمل غيره من المجالات غير اللسانية، كالمجال السيميائي على سبيل المثال لا الحصر.

ولعل محاولة تحديد تعريف جامع وموحد للتداولية يعد من الصعوبة بمكان نظرا لتنوع وتعدد خلفياتها الفكرية والثقافية، ولذلك تعددت تعريفاتها بتعدد تخصصات اصحابها واختلاف مشاربهم المعرفية، ومن أبرزها ما قدمه "فرانسيس جاك" " Francis Jacques"، يقول "تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا"([7]).

من خلال ما تقدم نستشف أن التداولية تتجاوز الدراسة البنيوية للغة إلى دراستها في سياق استعمالها، ومراعاة كل ما يحيط بها من أحوال، وما تخضع له من مقاصد المتكلمين. وفي هذا السياق، يعرفها الباحث "الجيلالي دلاش" بطوها "تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم كما يعني من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث "وهي لسانيات الحوار أو المملكة التبليغية"([8]).

نظرا لكون التداولية تهتم بدراسة اللغة اثناء استعمالها الفعلي، كما أنها تعنى بكل ملابسات العلمية التواصلية قصد إنجاحها، بمعنى أنها تهتم بعناصر التخاطب في شروط نجاعة الرسالة وسلامة الحوار بين المخاطبين وكل ما يحيط بهم، فالتداولية إذن تعنى بكل ما يتصل بالعمل التخاطبي بحثا عن المعنى، وضمانا للتواصل، ولهذا يجعلنا الفيلسوف المغربي "طه عبد الرحمان"، باعتباره أول من أدخلها إلى الثقافة العربية تختص بوصف كل "ما كان مظهرا من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم ... فالمقصود بمجال التداول في التجربة التراثية هو إذن محل التواصل والتفاعل بين صانعي التراث"([9]).

فالتداولية إذن في أبسط تعريفاتها على حد تعبير هي :"دراسة للغة أثناء استعمالها واستخدامها في سياق التخاطب، تقوم على مراعاة كل ما يحيط بعملية التخاطب، للوصول إلى المعنى وإحداث الأثر المناسب بحسب قصد صاحبه، وتبحث في الشروط اللازمة لضمان نجاعة الخطاب وملائمته للموقف التواصلي الذي يوجد فيه المتلفظ بالخطاب والسامع له"([10]).

ولقد تعددت الآراء والتصورات حول مفهوم اللسانيات التداولية ويعود هذا التعدد إلى أمرين مهمين هما([11]):

1– تداخلها مع كثير من العلوم، أي أن جملة من العلوم قد اسهمت في تشكيل هذا الاتجاه مما أدى إلى تعدد روافده المعرفية التي قد أمدت بجملة من المفاهيم المستقرة فيها، وهذا ما يعبر عنه فيليب بلانشيه "أن الحقل الذي فتحه هذا الاختصاص العلمي المسمى تداولية ضخم وتلقى عموما بوصفه كيانا غامضا ... توضع فيه الأعمال الهامشية التي لا ينتمي إلى الاختصاصات المؤسسية"([12]).

---

[6] آن روبول وجاك موشلار–التداولية اليوم علم جديد في التواصل–ط1– تر: سيف الدين دغفوس– محمد الشيباني– مراجعة لطيف الزيتوني– دار الطليعة للنشر –بيروت– لبنان 2003– ص. 29.

[7] فرانسواز أرمينيكو– المقاربة التداولية–ط1– تر:سعيد علوش– المؤسسة الحديث للنشر والتوزيع– المغرب– 1987– ص. 13.

[8] الجيلالي دلاش– مدخل إلى اللسانيات التداولية –تر: محمد يحياتن– ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية–الجزائر ، ص. 1.

[9] طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث–ط2– المركز الثقافي العربي–الدار البيضاء المغرب–2005– ص. 244.

[10] باديس لهويمل– مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي–ط1– عالم الكتب الحديث– أربد الأردن– 2014– ص. 17.

[11] معاذ بن سليمان الدخيل– منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية– مقاربة لغوية تداولية– ط 1–عالم الكتب– لبنان– 2014– ص. 19.

[12] فيليب بلانشيه– التداولية من أوستين إلى غوفمان–ط1– تر: صابر الحباشة–دار الحوار– سورية–2008– ص. 18.

ومن بين هذه العلوم: علم اللغة النفسي، علم اللغة الاجتماعي، الفلسفة التحليلية، اللسانيات وغيرها من العلوم.

2- تنوع النظريات التي تشكلت منها: بحيث تداخلت وامتزجت مجموع النظريات التي ظهرت داخل الحقل التداولي (نظرية أفعال الكلام ونظرية المحادثة، الإشاريات الافتراض المسبق...) مما جعل الباحث داخل هذه النظريات يوجه التداولية نحو النظرية التي ينطلق منها، وهذا ما تؤكده مقولة فرانسواز أرمينيكو في مقدمة كتابها :"التداولية درس جديد وعزيز، إلا أنه لا يمتلك حدودا واضحة ... تقع التداولية كأكثر الدروس حيوية، في مفترق طرق البحاث الفلسفية واللسانية"([13]).

2. أصول المنهج التداولي عند العرب:

إن الحديث عن موضوع اللسانيات التداولية في الفكر اللغوي العربي، ليس تأصيلا للمفاهيم المعروضة في اللسانيات الحديثة، بقدر ما هو ضروري لبيان الامتدادات المعرفية للمدونة العربية، وتقديم جانب من الأفكار الرائدة التي عرضها علماء العربية قديما، وإن لم تكن تحظى بالاحتفاء أحيانا من لدن بعض الدارسين، يقول خليفة بوجادي في هذا الإطار :"إن حاجة البحث اليوم إلى مقولات الدرس الغربي الحديث وكشوفاته، لا تلغي بأية حال حاجته القائمة إلى التراب العربي والإنساني على اختلاف مشاربه، لتحديد رؤاه، وضبط أصول المعرفة الإنسانية، لئلا تكون معزولة عن أي مرجع، كما هو واقع في كثير من المجالات"([14]).

ذلك أن دراسة اللغة في التراث العربي، يمكن إبرازها في بعض السمات التي هي من أهم المبادئ التداولية الحديثة، فقد تناول القدماء على سبيل المثال لا الحصر، مجموعة من الملامح التداولية ويمكن إبرازها في النقاط التالية:

- أن التكلم يتم لغايات أو إشباع حاجات، أو الحصول على فائدة.
- تستعمل اللغة للأغراض والمآرب ذاتها.
- يضفي المتحاورون على الملفوظات دلالات أخرى غير ظاهرة.
- اعتماد البلاغة العربية على مبدأ :"لكل مقام مقال"([15]).

ومن المبادئ الرائدة للتفكير التداولي اللغوي عند العرب، تعدد أشكال الاهتمام بدراسة الخطاب والإقناع، ودراسة كل ما يرتبط بالمخاطب وطريقة أدائه، والمخاطب وطريقة تلقيه، ومطابقة الخطاب لمقتضى الظاهر ومخالفته، وتجدر الإشارة إلى أن العرب كانت لهم الريادة والسبق في معرفة اصول هذا الاتجاه، ومسوغنا ما يقول محمد سويرتي :"إن النحاة والفلاسفة المسلمين، والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلما، رؤية واتجاها أمريكيا وأوربيا، فقد وظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة"([16]).

---

[13] فرانسواز أرمينيكو- المقاربة التداولية- ص. 4.

[14] خليفة بوجادي- التفكير اللغوي التداولي عند العرب- مصادره ومجالاته-بيت الحكمة للنشر والتوزيع-الجزائر-2008- ص. 11.

[15] محمد سويرتي- اللغة ودلالاتها- تقريب تداولي للمصطلح البلاغي-مجلة عالم الفكر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-مج28-العدد3- دولة الكويت- 2000-ص. 30.

[16] محمد سويرتي- اللغة ودلالاتها-تقريب تداولي للمصطلح البلاغي- عالم الكتب-بيروت-2010-ص. 30- 31.

ومن أهم أصول ومصادر التفكير التداولي عند العرب، علم البلاغة، علم النحو، والنقد والخطابة، علاوة على ما قدمه علماء الأصول الذين يمثلون إلى جانب البلاغيين –اتجاها فريدا في التراث العربي، يربط بين الخصائص الصورية للموضوع وخصائصه التداولية"([17]).

ولقد حدد أحمد المتوكل، ملامح وأصول المنهج التداولي في الإنتاج اللغوي العربي القديم (نحوه وبلاغته واصوله وتفسيره) في الملامح التالية:

"– اهتمام العلوم المذكورة سابقا بالقرآن الكريم، وهو موضوع دراستنا، وبذلك فالوصف اللغوي آنذاك لم يكن منصبا على الجملة المجردة من مقامات إنجازها، بقدر ما نظر إلى النص بعده خطابا متكاملا.

– بالنظر إلى طبيعة الموضوع المتناول، كان الوصف اللغوي يربط المقام بالمقال، وبين خصائص الجمل الصورية وخصائصها التداولية.

– يميز في الدراسات القديمة بين قسمين من البحوث، قسم يعتمد على الاهتمام بالخصائص التداولية تأويليا، مطابقة لمقتضى الحال، نحو مفتاح العلوم للسكاكي، وقسم آخر يعتمد على الاهتمام به توليديا، بمعنى أن الخصائص التداولية ممثل لها في الأساس ذاته، نحو دلائل الإعجاز للجرجاني.

– برز في هذا المجال اهتمام النحاة والبلاغيين بدراسة أغراض الأساليب، من الدلالة الحقيقية إلى دلالات أخرى يقتضيها المقام"([18]).

ومن القضايا التداولية التي اهتم بها علماء الأصول، دراسة العلاقة بين اللفظ وما يحيل عليه، حيث نظروا إلى العبارات اللغوية مثلا :"من حيث إفراد المجال عليه وتعدده، وميزوا بين عبارات عامة تحيل على معان متعددة، نحو (إنسان، كل، من الموصولة ...) وعبارات خاصة تحيل على معنى مفرد، نحو، رجل، قلم ...).

ونظروا إليها من حيث تعيين المحال عليه أو عدم تعيينه، وميزوا بين عبارات مطلقة لا يتعين فيها المحال عليه وعبارات مقيدة تحيل على معنى معين، وهي الفكرة نفسها التي يعرضها اللغويون في باب إطلاق الألفاظ وتقييدها"([19]).

وهناك حدود الاتصال بين ما تناوله العرب القدامى وبين ما يقترحه الوظيفيون المحدثون وفلاسفة اللغة العادية، من قبيل:

– دراسة ظواهر الإحالة، أو تحيل العبارات اللغوية حسب نوع إحالتها.

– الاهتمام بدراسة أفعال الكلام.

– تحديد الوظيفة البنية، مما يستدعي ربط خصائص البنية بالأغراض المستهدف إنجازها باللغة.

– دراسة مجالات الترابط بين البنية والوظيفة.

---

[17] أحمد المتوكل– اللسانيات الوظيفية مدخل نظري– منشورات عكاظ– المغرب– 1989– ص. 35.

[18] المرجع نفسه– ص. 35.

[19] **أحمد** بن فارس– الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها– حققه وقدم له مصطفى الشويمي– مؤسسة بدران للطباعة والنشر –بيروت –لبنان– 1963– ص. 194.

المتنوعة، وينقسم هذا العلم إلى عدة فروع، منها نظرية الفعل الكلامي، نظرية التخاطب، ونظرية الاقتضاء، والافتراض المسبق، والأقوال المضمرة"([20]).

تقوم اللسانيات التداولية على العديد من القضايا والمفاهيم، كثيرا ما تناولها الدراسون المعاصرون، ويكاد يتفقون على أن البحث التداولي يقوم على (نظرية الأفعال الكلامية، ونظرية المحادثة أو التخاطب، والإشارات، والافتراض المسبق، والأقوال المضمرة...) وسوف نفصل الحديث في كل مجال وجانب من جوانبها فيمايلي:

1.4.الافتراض المسبق:

إن دراسة الافتراض المسبق كان مثار اهتمام الباحثين منذ أوائل العقد السابع من القرن العشرين (1970)([21]).

إذ ينطلق أصحاب نظرية التواصل من المعطيات الإنسانية التي تنتقل من المتكلم إلى المتلقي ويفترض أن تكون معروفة ولكنها غير صريحة عند المحدثين، وتشكل ما يدعي بالخلفية التواصلية والضرورية لنجاحه (التواصل)، وهي خليفة متضمنة في القول ذاته([22]).

وهذا ما أشارت إليه "أوركيوني" "Orecchiouni" حينما قالت :"وهي تلك المعلومات التي لم يفصح عنها، فإنها وبطريقة آلية مدرجة في القول الذي يتضمنها أصلا بغض النظر عن خصوصيته"([23]).

وعليه فالافتراض المسبق يشكل خلفية التبليغ الضرورية لنجاح العملية التبليغية([24])، معنى هذا أنه يستحيل أن تنجح العملية التواصلية عامة والتعليمية على وجه الخصوص دون الأخذ بالافتراض المسبق.

فالمتكلم يوجه حديثه إلى السامع على أساس مما يفترضه سلفا أنه معلوم، فإذا قال رجل الآخر: أغلق النافذة، فالمفترض سلفا أن النافذة مفتوحة وأن هناك مبررا يدعوا إلى إغلاقها وأن المخاطب قادر على الحركة، وأن المتكلم في منزلة الامر، وكل ذلك موصول بسياق الحال وعلاقة المتكلم بالمخاطب([25]).

وقد ميز بعض الباحثين بين نوعين من الافتراض المسبق:

***الافتراض المنطقي (الدلالي) المسبق:**

فهذا النوع مشروط بالصدق بين قضيتين فغذا كانت (أ) صادقة كان من اللازم أن تكون (ب) صادقة، فإذا قلنا مثلا: إن المرأة التي تزوجها زيد كانت أرملة وكان هذا القول صادقا أي مطابقا للواقع لزم أن يكون القول: زيد تزوج أرملة صادقا أيضا.

***الافتراض التداولي المسبق:**

---

[20] صلاح إسماعيل عبد الحق- نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس- الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع -القاهرة- 2005- ص. 77- 78.

[21] محمود أحمد نحلة- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر- دار المعرفة الجامعية- 2002- ص. 27.

[22] ذهبية حامو الحاج- لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب- دار الأمل للنشر والتوزيع- الجزائر- 2005- ص. 124.

[23]Catherien Keerbart orecchiouni, L'implicite, armand colin, Paris, 1989, p. 25.

[24] خولة طالب الإبراهيمي- مبادئ اللسانيات- ط. 2- دار القصبة للنشر والتوزيع-الجزائر- 2000- ص. 160.

[25] المرجع نفسه- ص. 26.

فهذا النوع من الافتراض السابق لا دخل له بالصدق والكذب، فالقضية الأساسية يمكن أن تنفى دون أن يؤثر ذلك في الافتراض السابق فإذا قلت مثلا: سيارتي جديدة، ثم قلت: سيارتي ليست جديدة فعلى الرغم من التناقض في القولين فإن الافتراض المسبق هو أن لك سيارة([26]).

24.الاستلزام الحواري:

يعد الاستلزام الحواري واحدا من أهم الجوانب في الدرس التداولي، إذ ترجع نشأة البحث فيه إلى محاضرات "جرايس" "Grice" التي دعي إلى إلقائها في جامعة "هارفارد" سنة 1967م، فقدم فيها بإيجاز تصوره لهذا الجانب من الدرس، فلقد كانت نقطة البدء عنده هي أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون وقد يقصدون أكثر مما يقولون وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كل همه إيضاح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمتها اللفظية، وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر اعتمادا على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، أراد "جرايس" "Grice" أن يقيم معبرا بين ما يحمله القول من معنى صريح وما يحمله من معنى متضمن([27]).

وقد قسم "جرايس" "Grice" الاستلزام إلى نوعين: استلزام عرفي، واستلزام حواري، فأما الاستلزام العرفي فقائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلف بها السياقات وتغيرت التراكيب، ومن ذلك مثلا في الإنجليزية "but" ونظيرتها في اللغة العربية "لكن" فهي تستلزم دائما ان يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه السامع مثل May friend is poor, but honest وفي العربية: زيد غني لكنه بخيل، أما الاستلزام الحواري: فهو متغير دائما بتغير السياقات التي يرد فيها([28]). فلقد وجد "جرايس" "Grice" حلا للإشكال الذي طرحه في محاضراته التي ألقاها في جامعة "هارفارد" والشيء الذي يشغله، هو كيف يكون ممكنا أن يقول المتكلم شيئا ويعني شيئا آخر؟ ثم كيف يكون ممكنا أيضا أن يسمع المخاطب شيئا ويفهم شيئا فالمشاركون يتوقعون أن يساهم كل واحد منهم في المحادثة بكيفية عقلانية ومتعاونة لتيسير تأويل الأقوال، وشرح "جرايس" "Grice" هذا المبدأ مقترحا أربع قواعد متفرعة وهي([29]):

1.2.4.مبدأ الكم: Quantity:

بمعنى إعطاء مقدار صحيح من المعلومات([30])، أي جعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب من دون أن تزيد عليه أو تنقص منه([31]).

2.2.4.مبدأ الكيف: Quantity:

بمعنى لا تقل ما تعتقد أنه غير صحيح، ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه([32]).

---

[26] خولة طالب الإبراهيمي-مبادئ اللسانيات- ص. 29.

[27] محمود أحمد نحلة- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 34.

[28] المرجع نفسه- ص. 33.

[29] أن روبول وجاك موشلارن -التداولية اليوم علم جديد في التواصل-ط1- تر: سبق الجين دغفوس ومحمد الشيباني-دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت- لبنان- 2003- ص. 55.

[30] جيوفري ليتش-مبادئ التداولية- تر عبد القادر قنيني- إفريقيا الشروق- 2003- ص. 17.

[31] محمود أحمد نحلة- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر- ص. 35.

[32] جيوفري ليتش- مبادئ التداولية- ص. 18.

3.2.4. مبدأ المناسبة: (العلاقة) Relevance

اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع وكن مفيدا ومشاركا.

4.2.4مبدأ الطريقة: manner (الأسلوب)

*كن واضحا ومحددا.

*تجنب غموض العبارة.

*تجنب اللبس.

*حافظ على الترتيب والنظام([33]).

ومبدأ التعاون يمكن المشارك في كل تحاور من أن يتواصل بافتراض أن المشارك الآخر متعاون، وعلى هذا فمبدأ التعاون وظيفته تتمثل في تنظيم ما نقوله على أنه يهم في فعل الكلام أو في دفع غرض الخطاب([34]).

وعلى هذا الأساس نشأت فكرة الاستلزام الحواري عند "جرايس" "Grice"، اي حتى يتسنى للحوار أن يستمر بين الطرفين يجب أن يتوفر مبدأ التعاون، وإلا لن يستمر التواصل.

3.4. مبدأ الإفادة:

ويراد "بالإفادة" حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده، وهي "الثمرة" التي يجنيها المخاطب من الخطاب.

ولا تحصل الفائدة لدى السامع —في تصور بحثنا وعلمائنا القدامى– إلا باستيفاء بعض الشروط التي يكون بها الكلام "كلاما" أي خطابا متكاملا يحمل رسالة إبلاغية واضحة يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطب.

ومن أهم هذه الشروط التي تحقق بها الفائدة لدى السامع نذكر أمرين: "ثبوت معنى دلالي عام للجملة، وأن تكتمل النسبة الكلامية للجملة، وتحصل للسامع فائدة من الكلام يكتفي بها، بأن تكون عناصر العبارة معينة ودالة". أما إذا انتفى أحد هذين الشرطين، فإن الجملة تفقد أهم شرط في صحتها وهو حصول الفائدة لدى السامع، ولا يصح عندئذ تسميتها بالجملة ولا بالكلام. ولذلك قال "ابن جني" في تعريف الكلام :"كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل أو الجملة"([35]).

أما بخصوص ثبوت المعنى الدلالي العام للجملة فقد اتفق نحاة العربية أن الجملة تسمى جملة ولا كلاما حتى يكون لها معنى يفهمه السامع، وإلا كانت لغوا وينبغي أن يكون هذا المعنى أمرا مشتركا بين الناطقين كلهم، بحيث يفهمونه على حد سواء، لأن فهمه هو هدف العملية التواصلية([36])، بمعنى أن فهم المعنى العام ضروري للسامع، وهذا من أهم الشروط التي تتوقف عليها الإفادة.

4.4. مبدأ القصدية:

---

[33] محمود أحمد نحلة– آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر– ص. 35.

[34] جيوفري ليتش– مبادئ التداولية– ص. 22.

[35] مسعود صحراوي– التداولية عند علماء العرب– دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي–ط1– بيروت–2005– ص. 186.

[36] المرجع نفسه– ص. 18.

"القصدية" لفظ يستعمل للإشارة إلى تلك القدرة في العقل التي تمكن الحالات العقلية من الإشارة إلى، أو الكلام عن، الأشياء والحالات الواقعية المغايرة لها في العالم وهكذا، على سبيل المثال إذا كان لدي معتقد فإنه يتعين على هذا المعتقد أن يكون معتقدا بشيء ما، وإذا كانت عندي رغبة فإنه يتعين على هذه أن تكون رغبة في فعل شيء ما، أو أن شيئا ما يجب أن يحدق، وإن كان عندي إدراك فإنه يتعين عليا أن اعتبر نفسي أنني أدرك شيئا ما أو حالة واقعية في العالم. يقال إن جميع هذه الحالات هي حالات قصدية بالإضافة إلى أنواع أخرى كالاعتقاد، والأمثل، والخوف، والرغبة، والإدراك([37]).

فمثلا الرغبة بالماء من دون أن يعرف أنه H_2O لأنه يمكن للمرء أن يرغب الماء، من دون أن يعرف أنه H_2O، وحتى من دون أن يعتقد أنه H_2O، ولأن جميع الحالات القصدية تمثل من خلال الشكل الوجهي يمكننا القول إن جميع الحالات القصدية أشكال وجهية([38]).

من أبرز المدافعين عن القصدية نجد المؤلف جول "Jul" إذ ورد في كتابه "التأويل" أن كل تأويل تعارض مع مقدصية المؤلف تأويل فاسد، وبهذا تصبح وظيفة التأويل هي السعي لاكتشاف مقصد المؤلف، واعتباره محددا للتأويلات المقبولة، فالمعنى في اعتقاد "غرايس" "Grice" ينبغي النظر إليه في صلته بالقصدية، هذا عند الغرب أما في تراثنا العربي الإسلامي نجد تصورات دافعت بنحو جدي عن القصدية، وكانت هي المهيمنة في مجالنا التداولي، إذ تميز الفكر اللغوي عند العرب والمسلمين بميزة تداولية (pragmatique) أصلية، تربط الخطاب بمرسله ومتلقيه، فقد أدرج علماؤنا القدامى –ضمن مفاهيم النص- مفهوم "القصد" وهو الغرض الذي يبتغيها المتكلم من الخطاب و"افلائدة" التي يرجو إبلاغها للمخاطب، فلن يكون هناك "نص" ولا "خطاب" دون "قصد"، وهذا نفسه ما يركز عليه المعاصرون حين يرفعون من شأن "القصدية" "Interntionnalité" في كلام المتكلم.

فالمعنى الحرفي عند "الآمدي" غير موجود، لأن المعنى غير متعلق بأوضاع الكلم فحسب، ولكن يقصد المتكلم وإرادته، وهناك حركات إعرابية تعود إلى قصد دلالي من مرسل الخطاب، كما أن ظواهر الحذف والمجاز والكنايات وغيرها لا يمكن فهم المقصود منها إلا بربط الخطاب بسياقه التداولي، هذا السياق الذي يحتل فيه المتكلم مكانا معتبرا، ولعل تقسم الإمام ابن القيم الجوزية (ت 751 هـ) للدلالة، مرتبط أشد الارتباط بسياق التواصل بين المرسل والمتلقي، فدلالة النصوص عنده: "نوعان: حقيقية وإضافية، فالحقيقة تابعة لقصد المتكلم وإرادته وهذه دلالة لا تختلف، والإضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه، وجودة فكره وقريحته، وصفاء ذهنه، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها، وهذه الدلالة تختلف اختلافا متباينا بحسب تباين السامعين في ذلك".

إن إعمال القصدية في تأويل القرآن الكريم تعصم "القارئ" من إنتاج تأويلات تصطدم مع المقاصد الربانية، غير انه من الصعوبة بمكان تحديد أبعاد القصدية تحديدا منضبطا، إذ أنها تتعلق بالمتكلم، أو مرسل الخطاب، والذي ليس له وجود عيني حين مباشرة عملية التأويل أو عملية القراءة على الأقل([39]).

---

[37] Joh,. R. Searle, Mind a brief introduction, oxford univesity press, new york, 2004, p. 29.

[38] Ibid, p. 80.

[39] عبد الهادي بن ظافر الشهري- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية-ط1- دار الكتاب الجديد- ليبيا- 2004-ص. 210.

نخلص من خلال هذا كله أن القصدية مؤشر من أهم مؤشرات المعنى، وفضاء دلالي يسمح للنص بإفراز دلالته الخاصة به، ويحد من سلطة القارئ التي تقول النص في بعض الأحيان ما لم يقله وللقصد دور هام في معرفة المعنى ومقتضاه أنه لا كلام إلا مع وجود القصد وصيغته هي الأصل في الكلام القصد، ومعلوم أن القصد من القول هو الذي يورث استلزاماته الصبغة السياقية أو المقامية([40]).

5.4.مبدأ الصدق:

فقد اقترحه "عبد الرحمان" إذ ينطلق من مطابقة القول للفعل، وتصديق العمل للكلام، وقد صاغ هذا المبدأ على الشكل التالي:

-الصدق في الخبر.

-الصدق في العمل.

-مطابقة القول للفعل.

ويترتب عن هذه الأصناف أفضليات ثلاث:

-أن يفعل المتكلم ما لم يقل أفضل من أن يقول ما لم يفعل.

-أن يسبق فعل المتكلم قوله أفضل من أن يسبق قوله.

-أن يكون المتكلم أعمل بما يقول أفضل من أن يكون غيره أعمل به([41]).

6.4.مبدأ التأدب في الكلام:

ينص مبدأ التأدب على أن يتصرف المتحدثون بتأدب مع بعضهم طالما أن الناس يحترمون بعضهم بعض، وهذا المبدأ لا يقل أهمية عن مبدأ التعاون، يفرض على المتحدثين أن يحترم بعضهم بعض في الكلام كان يحاول شخص الاعتذار أو تهوين تبليغ خبر مؤلم أو مزعج([42]).

ويختلف مبدأ التأدب في الكلام من بلد لبلد ومن حضارة لحضارة أخرى فنجد مثلا اختلاف طرق "الاعتذار" بين البلاد العربية وكوريا، غذ يبدأ الكوريون بالاعتذار مباشرة، ثم قول الأسباب، ولكن الاعتذار عند العرب غير مباشر، فيبدأ العرب بقول الأسباب ثم الاعتذار وأحيانا قد يؤدي هذا الاختلاف بين الثقافات والحضارات إلى سوء التفاهم بين الشعوب"([43]).

ويختص بالعلاقة بين مشاركين "يمكن أن نطلق عليهما بالذات والآخر، وفي التحاور تتحدد الذات أو النفس بالمتكلم ويتعرف الآخر على نحو مخصوص بالمخاطب، إلا أن المتكلمين يظهرون كذلك حسن الأدب إلى طرف ثالث قد يكون أولا حاضرا في موقف فعل كلامي"([44]).

فهو الجانب التهذيبي الذي يلجأ إليه المتحاورون ونزاع لازما في أي حدث كلامي، وحاول الباحثون إيضاح هذا المبدأ بأمثلة كثيرة، كما حاولوا تطويره وسد ثغراته، التي أشار إليها "لوفنسون" "Levinson" بأنها قليلة التمسك في بعض الجوانب وغير مفهومة في جوانب أخرى"([45]).

فهل ثمة علاقة تربط اللسانيات التداولية بالتعليمية عامة وبتعليم اللغة خاصة؟ وكيف السبيل إلى اعتماد المنهج التداولي في المنظومة التربوية؟ وإلى أي حد يمكن للتداولية أن تسهم في تعليمية اللغة العربية في المدرسة المغربية؟

---

[40] المرجع نفسه- ص. 211.

[41] عبد السلام عشير عندما نتواصل نغير- مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج- إفريقيا الشرق- المغرب- 2006-ص. 103.

[42] جيوفري ليتش- مبادئ التداولية- تر عبد القادر قنيني- إفريقيا الشروق- المغرب- 2013- ص. 147.

[43] طه عبد الرحمن- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام -ط1- المركز الثقافي العربي- بيروت-2000- ص. 28.

[44] جيوفري ليتش- مبادئ التداولية- ص. 173.

[45]Levinson stephenm prqg;qticsm co;bridge university preesm 1983, p. 100.

5.علاقة التداولية بتعليم اللغة العربية:

تلعب نظرية التداولية دورا كبيرا في تغيير المنهج التعليمي، سواء تعلقت العملية التعليمية باللغة الأم أو باللغات الأجنبية والحال ان التداولية من شأنها أن تفيد الدرس اللغوي في المدرسة المعاصرة من جوانب شتى أهمها:

"–تواصلية اللغة أو تواصلية تعليمية لأن عملية التعليم في أنجع سبلها هي تواصل ناجح بين المعلم والمتعلم ينهض على تكاثف جهود كل من الطرفين في خلق التشويق والإعجاب والإقناع والتأثير والتقنين.

1.5.أفعال الكلام: فلابد للمعلم أن يمرن متعلميه على التمييز بين الأفعال التقريرية والأفعال الإنجازية في التواصل التعليمي المرتبط بقواعد التداولية الثلاث/ الكمية والنوعية والهيئة بغية نجاح الفعل التعليمي التعلمي للدرس اللغوي"([46]).

وفي نفس هذا السياق يقر خليفة بوجادي أن "التداولية تلعب دورا في مراجعة المناهج التعليمية ونماذج الاختبارات، والتمارين وفق الظروف السابقة وعد البعد التداولي للغة أحد أهداف اللسانيات التعليمية"([47]).

كما أن وجه العلاقة بين التعليمية والتداولية :"أن التداولية تتعلق بتحميل خطاب، كون الخطاب يقوم على عنصرين أساسيين هما: (المتكلم والمتلقي) ذلك شأن اللسانيات التعليمية التي تعتمد هي أيضا على ثنائية المعلم كمرسل والمتعلم كمتلقي على التوالي والتبادل والتداول"([48]).

والأمر المعتاد في المناهج التعليمية القديمة أن يكون المعلم ملقيا (تلقين شرح، والتفسير) والمتعلم متلقيا (فهم، حفظ) ولكن بعد التعديل الذي طرأ على المنهج، فيصبح كل من المتعلم والمعلم يتبادل الأدوار، فيصير المتعلم ملقيا والمعلم متلقيا.

كما يمكن استعارة مبادئ أخرى من الدرس التداولي لتوظيفها في تعليمية اللغة على غرار ثلاثية (الكمية، الكيفية، الهيئة) التي تساعد على ربح الوقت كعنصر أساسي في عملية التعليم، ويحسن أيضا استعمال أفعال الكلام (أفعال تقريرية (افعال إنجازية) خاصة في البلاغة وتحليل النصوص، فيصبح المتعلم متحكما في تمييز خطاب المعلم.

6.تعليمية الأنشطة اللغوية وفق المقاربة التداولية:

من المعلوم أن اللسانيات التداولية قد فرضت نفسها لمنهج لقراءة النصوص الأدبية وتحليل الخطابات التواصلية بين المتكلم والمخاطب، كما أنها "قد أحدثت الأثر الأكبر في التعليمية، سواء تعلق الأمر بتعليمية اللغة الأمر أو اللغات الأجنبية"([49]).

آخذين بعين الاعتبار أن التداولية تعنى بالبحث في كيفية تأويل الخطاب وكذا في علاقة المتكلم بالمخاطب، وتبحث في العلاقات التي تربط العلامات اللغوية بمستخدميها، أي الأفعال الكلامية التواصلية (المتكلم/ السامع) وعملية التعليم تقوم على التواصل بين المتكلم (المعلم) والمتلقي (المتعلم) وتستغل المواقف الكلامية، مما يجعلنا نفيد من التداولية كمبحث لساني في تعليمية اللغة العربية مثلا.

7.الدرس النحوي في ضوء التداولية:

---

[46] عبد الله بوقصة– تعليمية اللغة العربية في الجزائر– مقاربة تداولية– الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية– قسم الأدب والفلسفة– العدد 12– جوان 2014– ص. 3-4.

[47] خليفة بوجادي– في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم– ص. 107.

[48] عبد اله بوقصة– تعليمية اللغة العربية في الجزائر –مقاربة تداولية– ص. 07.

[49] جيلالي دلاش– مدخل إلى اللسانيات التداولية– ص. 46.

يدرس النحو كما هو معلوم، بنية لغوية مستقلة ويجب أن يتعلم المتعلم هذه البنية وقواعدها تعلما صارما، سواء كان ذلك على سبيل بيداغوجيا المعارف وتلقينها أو بيداغوجيا الأهداف والمساهمة في تحقيقها، أو المقاربة بالكفايات واستكشاف خبراتها، لكن التداولية لا تهتم بتلقين القاعدة النحوية هذا التقليم الصارم "فالأمر لم يعد متعلقا بتلقين بنية نحوية معينة، بل إنه مرتبط بتوفير وسائط لسانية تتيح للمتعلم الاختيار بين مختلف الأقوال وذلك حسب المقام"([50]).

ويمكن تتبع الخطوات المنهجية التداولية التالية لبيان استراتيجية تقديم درس من دروس النحو حسب المنهج التداولي كمايلي:

–الدرس المقترح: اسم الفاعل.

–تصنيفه: اسم.

–نوعه: مشتق (كيفية اشتقاقه وصياغته).

–وظيفته: عامل + معمول (كيفية عمله).

–الخلاصة: عملية تركيب ما سبق من عناصر الدرس.

يستعل المعلم درسه بإتباع قواعد المنهج التداولي كالتالي:

–المعلم: إلى كم من قسم تنقسم الكلمة في اللغة العربية؟

–المتعلم: إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

–المعلم: ما صفات كل منها؟

–المتعلم: يذكر صفات كل قسم حسب القواعد المعروفة لديه.

–المعلم: في أي قسم يمكن أن نضع اسم الفاعل؟

–المتعلم: في قسم "الأسماء".

وهكذا توصل المتعلم في هذا الحوار إلى نوعية اسم الفاعل، ليس عن طريق التلقين ولا المناقشة ولا في مخزونه المعرفي السابق، بل أن هذا المسمى النحوي (اسم الفاعل) حمل في ذاته ماهيته، وقد تم تطبيق الآليات التداولية في العملية التعليمية منها:

1.7.الفعل الكلامي: وتظهر هذه الآلية في العملية التعليمية في حاجة المتعلم لفهم رسالة المعلم، فكل قول أو فعل من طرف هذا الأخير يجبر المعلم على استجابة معينة.

2.7.القصدية: عندما نسمع قدرا من اللغة فإننا بطبيعة الحال لا نحاول فهم ما تعنيه الكلمات فحسب بل ما قصده قائلها وما يريده السامع، وعلى هذا يجب على المعلم التعرف على متعلميه (ميولاتهم، أعمارهم، مستوى عائلاتهم الثقافي ...) فيعينه ذلك على تسهيل عملية التواصل فينزل لمستوى كل منهم ويخاطبهم على قدر عقولهم وهذا ما أقره (غرايس) وسماه مبدأ التعاون حيث يفترض وجود اتفاق وهمي مسبق بين المتكلم والسامع وفي الفعل التعلمي تظهر هذه المسلمات كالاتي:

---

[50] جيلالي دلاش– مدخل إلى اللسانيات التداولية – ص. 46.

3.7.مبدأ الكم: أن لا يقع المعلم في فخ الحشو والإطناب فيقدم للمتعلم ما ينفعه في هذه الحصة، آخذا بعين الاعتبار مؤشر الكفاية الذي حدده في بطاقته التقنية فلا يسترسل في طرحه للمعرفة.

4.7.مبدأ الكيف: عليه أن يقول ما يعتقد أنه صحيح وغير مشكوك فيه حتى لا يجعل المتعلم في حيرة من أمره، فحينما يصل المتعلم إلى أن هذا المسمى النحوي (اسم الفاعل) يصنف ضمن الأسماء، فغن هذا الكلام لا يكون اعتباطيا دون تبرير، فالمتعلم يمر إلى التحليل مباشرة دون سؤال من المعلم، حيث يذكر سبب تصنيف اسم الفاعل ضمن السماء (ال) التعريف والتصريف وما إلى ذلك من صفات الأسماء.

5.7.مبدأ الطريقة أو الهيئة: عليه أن يكون واضحا وتبتعد رسالته عن الغموض واللبس، بحيث يكون الكلام موجزا ومنتظما وبعيدا عن التلاعب بالألفاظ فلا ينطق المعلم من الكلمات إلا ما يخدم موضوعه.

6.7.مبدأ المناسبة: عليه أن لا يخرج على الموضوع احتراما للوقت التربوي وأن يبحث عن مواضيع قريبة من واقع المتعلمين خاصة في وضعية الانطلاق.

7.7.السياق: ويعد عنصرا مهما في الآليات الإجرائية للمنهج التداولي ومراعاته واجبة خاصة في العملية التعليمية فهو "من أهم العناصر المساعدة على التواصل وإقامة العلاقة بين أطراف العملية التعليمية، وتكمن هذه الأ الطيب شيباني، استراتيجية التواصل اللغوي في تعليم اللغة العربية دراسة تداولية، مذكرة لنيل الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2009-2010، ص. 69.

همية في تأطير العملية التواصلية بشكليها الشفوي والكتابي"([51]).

فمتى تعرف المتعلم على خبايا لغته المستعملة ساعده ذلك على تحديد السياق، فهو يجعل الكثير من معاني المفردات لذلك على المعلم أن يربط الألفاظ بالنص الذي قيلت فيه مع الإشارة إلى ذلك ترسيخا للغة عندهم وإثراء لرصيدهم المعجمي.

أما مبدأ الاقتضاء فيعني أن الكلام الملفوظ في الخطاب لا يقتضي معلومات أخرى غير واردة في الملفوظ بمقتضى السياق، وبذلك فعلى المعلم أن يختار أسئلة لا تخرجه عن الموضوع وإذا اقتضى الأمر ذلك فعليه أن يربطها بعناصر الدرس، وتكون لكل سؤال حقيقي إجابة محددة لا تحتمل الشك.

- **خاتمة:**

وبعد هذا الاشتغال على موضوع سؤال المنهج التداولي: أصوله ومرجعياته دراسة تطبيقية حول علاقة التداوليات بمجال التعليم، تسنى لنا الوقوف على جملة من النتائج منها:

-أن غياب مفهوم المقاربة التداولية في الحقل التعليمي التعلمي إنما هو غياب للمصطلح فقط نظريا أما إجرائيا فهو مجسد بشكل واضح في القضايا التداولية المختلفة كالقصدية وأفعال الكلام.

-لأفعال الكلام حضور قوي لدى طرفي العملية التعليمية التعلمية (المعلم / المتعلم) لأنّ كلّ الدروس ترتكز على رائز (سؤال / جواب،) إذ نجد نسبة الأفعال التقريرية موظفة بشكل قوي لدى الأستاذ بحكم السلطة المخولة له، في حين أن الأفعال الإنجازية تجسدت بشكل واضح لدى التلميذ.

[51] الطيب شيباني- إستراتيجية التواصل اللغوي في تعليم اللغة العربية دراسة تداولية- مذكرة لنيل الماجستير في اللغة العربية وآدابها- جامعة قاصدي مرباح -ورقلة- الجزائر- 2009-2010- ص. 69.

-الافتراض المسبق الذي يشكل خلفية التبليغ الضرورية لنجاح العملية التبليغية، إذ يظهر جليا من خلال الدراسة الميدانية، بحيث يكون للأستاذ إلمام بما يعيشه التلاميذ في وسطهم الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والمعرفي.

-ضرورة الإطلاع على البحوث اللسانية الحديثة والاستفادة منها في بناء المناهج التعليمية في الأنشطة اللغوية.

-ضرورة تكوين المعلمين تكوين لسانيا وحثهم على الإطلاع على البحوث المستجدة في الميدان اللساني.

لا ريب إذن أن المقاربة اللسانية التداولية هي البديل الراهن المقترح في التعليم، إذ أنها توفر المعارف الهائلة في اقل وقت ممكن، كما تدرب المتعلم على تعلم اللغة في ظل الاستعمال والتواصل، وباستراتيجيات دقيقة كالحجاج الرامي إلى التأثير المفضي إلى الإقناع والاقتناع، وبأفعال تقريرية تارة وإنجازية تارة أخرى على التبادل والتداول بين المعلم والمتعلم، وفق مبادئ تجمع بين الكمية والكيفية والهيئة والتعاون والاقتضاء وغيرها من قواعد اللسانيات التداولية، وإذا تم الفعل التعليمي التعلمي في مثل هذه الظروف والمعطيات، فإنه سرعان ما يرسخ في ذهن المتعلم، ويظهر في لسوكه قولا وفعلا، لأن اللغة رافد لكل العلوم ووسيلة لتحصيل كل المعارف.